« الضجة » عن تذمرهم من « الضائقة » في الاراضي » ، فمن دون مناطق اخرى ، لن يكون بوسعنا ان نضم الينا العائلات الكثيرة الاخرى التي تقوم بقرع ابوابنا » . (معاريف ، ٧٩/٨/٢٢) . وشارك مستوطنو عفرة القريبة من « بيت ال » بالحملة ضد « النقص » في الأراضي » باعلان احد المسؤولين هناك في حديث صحفي عن حاجة المستوطنة للاراضي : « قبل كل شيء ننقصنا الارض . توجد هنا اراض صخرية كثيرة مهجورة ، وهي تنادي لنقلها الى ايدينا ، لبد شعب اسرائيل صاحب البلاد الشرعي » .

بحوزتنا اليوم ٢٧٠ دونما فقط ، نصطف بداخلها لدرجة الاختناق .... هذا غير معقول . ان المستوطنة لا تبنى في الهواء ، اعطونا اراضي ، اراض غير ضرورية لانسان ، فقط لنا » (يديعوت احرونوت ، ٧٩/٨/٢٠) .

وادلت مستوطنات غوش عتسيون الواقعة بين الخليل والقدس هي الأخرى بدلوها ، حيث قام مندوبون عن مستوطنات كفار عتسيون ، الون شابوت ، روش تسوريم ، اليعيزر ، مفدال عوز ، تكوع ، بتظاهرة امام منزل وزير الدفاع عيزر وايزمان ، حاملين شجرتين مقتلعتين ، زاعمين ان عربا اقتلعوا ٨٠٠ شجرة تخص مستوطناتهم ، وطالبوا بملاحقة العرب في منطقة جبل الخليل ، وكذلك « دراسة موضوع اقامة مستوطنات اخرى في المنطقة ، وتخصيص اراض اخرى للاستيطان ، وذلك لخلق ترابط امني يحول دون وقوع حوادث شبيهة » واذا لم يتحقق ذلك ، فانهم « سيتخذون اجراءات تدل على خطورة الوضع » (هآرتس ، ٧٩/٨/١٧) .

كان من نتيجة حملة غوش ايمونيم المدروسة ، والمتفق عليها مع رئيس اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان ارئيل شارون ، والتي حظيت ايضا بتعاطف رئيس الحكومة مناحيم بيغن ان ابدى عدد من المسؤولين الاسرائيليين « تفهما » لمطالب غوش ايمونيم . واخذ الحديث يدور حول ضرورة سن تشريع يسمح بمصادرة الممتلكات الخاصة الواقعة بالقرب من المستوطنات ، الامر الذي اثار تحفظات ومعارضة لدى بعض وسائل الاعلام الاسرائيلية مثل صحيفة « هآرتس » من منطلق الحرص على « الممتلكات الخاصة » ، التي ذكرت في مقال افتتاحي لها (٧٩/٨/٢١) ، ان « على الحكومة احترام حق الملكية الفردية حتى عندما يتعلق الامر بعرب المناطق المحتفظ بها . ان ذلك يعتبر احد الحقوق الأساسية لبني البشر ، ولا يمكن الحفاظ عليه داخل الخط الأخضر ، اذا كانوا ينشطون في خارجه ، وكان في استصدار تشريع رسمي ما يكفي لانتهاك هذا الحق باسم المصلحة القومية المزعومة » . اما معاريف فقد عالجت هي الاخرى في مقال افتتاحي (٧٩/٨/٢٠) ، ما اسمته بـ « ضائقة الاراضي » التي تعاني منها المستوطنات في المناطق المحتلة ، وقالت « ان ضائقة الاراضي بالنسبة لمعظم المستوطنات الجديدة التي اقيمت في يهودا والسامرة هي حقيقة قائمة ... بيد ان الحل لا يكمن في الاستيلاء التظاهري على اراضي الجيران العرب الذين لا دخل لهم بتقصير السياسة الاستيطانية... » .وبعد ان اتهمت الحكومة بزرع المستوطنات هنا وهناك دون توفير الاراضي اللازمة لها ، قالت « على الحكومة التصرف بشدة ضد اولئك الذين يتعدون الحدود ، ويستولون على اراض ليست لهم ، وعليها ايضا الاعتراف بالواقع الذي خلقته هي ، ويجب عليها ايجاد حل لها » .

وفي غمرة الحديث عن « الاختناق » و « الضائقة » كشف النقاب عن واقع مغاير تماما للضائقة المزعومة ، وذلك عندما اضطرت سلطات الاحتلال الى تغريم مستوطنتين في غور الاردن مبالغ مالية لتجاوزهما « قانون الاستيطان الزراعي » بتأجيرهما اراض ومياها للعرب . فقد تم تغريم مستوطنة « محولاء » لتأجيرها ٥٠٠ دونم بغرامة مقدارها ٥٠ الف ليرة ، وتغريم مستوطنة « ارجمان » لتأجيرها ١٥٠ دونما بمبلغ ٤٠ الف ليرة (انظر معاريف ، ٧٩/٧/٢٦) .

مصادرة الاراضي

لقد استهدفت هذه الحملة التمهيد لاعمال المصادرة والاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي العربية من جانب السلطة « الرسمية » . فعند منتصف آب الماضي ، قررت اللجنة الوزارية لشؤون القدس ، وبشكل نهائي « مصادرة » بضعة الاف « من اراضي المنطقة الواقعة بين « نفيه يعقوب » والتلة الفرنسية الى الشرق من الطريق المؤدي الى رام الله » لخلق تواصل يهودي بين الضاحيتين ، باقامة ضاحية يهودية . ومن الجدير بالذكر ان سلطات الاحتلال كانت تعتزم عند بداية السبعينات مصادرة اربعة الاف دونم في هذه